تركيب المدح والذم من منظور وظيفي

أ/ ليلـــى كـــادة
كلية الآداب واللغات
جامعة بسكرة

الملخّص:

يسعى هذا المقال إلى تسليط الضوء على تركيب المدح والذم بوصفه تركيبا إفصاحيا، له أبنيته التي تعد الخالقة عمودها الأساس، كما يتعرض إلى اختلاف النحويين حول صيغه بإدراجها ضمن خانتي الاسمية أو الفعلية في حين أن صيغ المدح والذم تندرج ضمن ما يطلق عليه خالفة المدح والذم، هذه الأخيرة تشترك في سمات تميزها عن أقسام الكلم العربي الثلاثة.

Résumé :

Cet article tente de mettre en évidence les deux notions louange et blâme à partir de certain nombre de questions :

Est-ce que la querelle des grammairiens sur ces deux points même à donner des résultats efficaces à la divulgation de ce procédé de la langue ?

Où peut-on la remplacer par l'opposition des grammairiens de Basra et de Kufa ; de tout ce qui est en relation étroite avec la langue ?

Peut-on mettre à part la conception ancienne sur ce procédé dans le but de décomposer ses sens d'une manière détaillée ?

تركيب المدح والذم تركيب تأثري إفصاحي قائم على أساس من الإفصاح عن انفعال يعرض للنفس الإنسانية إزاء موضوع يستحق أن يمتدح أو أن يذم، فهو معقود أساسا بالوظيفة الانفعالية التي يفصح فيها المرسِل عن شعوره بالرضا أو الاشمئزاز على سبيل المبالغة [1]، في إنشاء المدح أو الذم. ومن ثمة فهو ليس عرضة للتصديق أو التكذيب، مما يجعله مسوقا وفق المصطلحية البلاغية إلى دائرة الإنشاء غير الطلبي [2].

والصيغ التي تتكفل بالإفصاح عن هذين المعنيين المتقابلين يمكن النظر إليها من زاويتي: العموم والخصوص على نحو ما يتضح:

صيغ المدح والذم العام:

يفسر الرضي معنى إنشاء المدح والذم العام بقوله: "وذلك أنك إذ قلت: نِعْم الرجلُ زيدا، فإنما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في أحد الأزمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام إياه حتى يكون خبرا، بل تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا ولو كان إخبارا صرفا عن جودته خارجا لدخله التصديق والتكذيب، فقول الأعرابي لمن بشره بمولودة وقال: نعم المولودة، والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح إذ لا يمكن تكذيبه فيه، بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو إنشاء جزؤه الخبر" [3].

ويتوسل إلى الإفصاح عن هذا المعنى العام بصيغتي: "نعم" و "بئس"، فالأولى لإنشاء المدح العام والثانية لإنشاء الذم العام، قال سيبويه: "وأصل نعم وبئس نَعِم وبئس، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى" [4]. ومن شأنهما أن يستغرقا المدح والذم، فأولاهما موضوعة لأعلى مراتب المدح، وثانيهما موضوعة لأعلى مراتب الذم.

وتجدر الإشارة إلى أن تركيب المدح والذم الذي تكون قوامه هاتان الصيغتان يجئ مؤلفا من خلال تجاور الأركان التالية: صيغة ذم أو مدح + اسم مرفوع + مخصوص بالمدح أو الذم وهذا بيانها:

الركن الأول الصيغة:

وفيها أربع لغات (نَعِمَ وبَئِسَ)على التمام، و (نِعِم وبِئِس) و (نِعْمَ وبِئْسَ) و (نَعْمَ وبَئْسَ)، وهذه الوجوه تطّرد في كل ذي عين حلقية اسما كان أم فعلا [5].

ويقال في بِئس (بَيْس) بفتح الباء وتسكين ياء مبدلة من الهمزة على غير قياس مثلما يقال في نعم (نَعِمَ) بالإشباع، وحملها بعض النحويين على الشذوذ، وقيل الأفصح لغةً: نِعْمَ، ثم نِعِمَ، ثم نَعِمَ، ثم نَعْمَ [6].

وقد اختلف النحاة في سبيل تحديد بنيتيهما الصرفيتين شديد الاختلاف، وتجنبوا الإنصاف، فمضى فريق إلى أنهما فعلان ماضيان جامدان موضوعان لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة [7]، ومضى آخر إلى كونهما اسمين بنيا لتضمنهما معنى الإنشاء [8]، وتفصيل الحديث في هذه المسألة الخلافية فيما يلي:

يرى البصريون ومعهم الكسائي من الكوفيين أن (نعم) و (بئس) صيغتان فعليتان ماضويتان لا تتصرفان، واستدلوا على وجهة نظرهم بالقيم الشكلية التالية [9]:

1. اتصال الضمير بهما على حد اتصاله بالأفعال فيقال: نِعْما رجلين، ونِعْموا رجالا، وحكى ذلك الكسائي.

2. اتصالهما بتاء التأنيث الساكنة وهي تختص بلحوق الفعل الماضي ولا تتعداه، نحو: نِعْمَت المرأة، وبئست الجارية.

بينما احتج الكوفيون، خلا علي بن حمزة الكسائي، بأن قالوا: الدليل على أنهما اسمان، وليسا بفعلين توافرهما على القيم الشكلية والوظيفية التالية [10]:

1. دخول حروف الجر عليهما، ونظير ذلك قول العرب "ما زيد بِنِعْمَ الرجلُ"، وقول بعض الفصحاء "نِعْمَ السَيْرُ على بِئْسَ العيْرُ"، ومنه أيضا ما روي من أن أعرابيا بشر بمولودة فقيل له: نعم المولودة مولودتك! فقال: والله ما هي بنعم المولودة، نُصرتها بكاء، وبِرُّها سرقة.

2. نداؤهما دليل على اسميتهما من ذلك قول العرب: "يا نِعم المولى ونعم النصير"، فلو كانت (نعم) فعلا لما توجه إليهما النداء لأنه من أمارات الفعل.

3. عدم اقتران الزمن الصرفي بهما دليل اسميتهما إذ لا يحسن القول: نعم الرجل أمس، ونعم الرجل غدا، علما أن الزمن من مقومات الأفعال، فلما لم يحسن اقتران الزمان بهما عُلم أنهما ليسا بفعلين.

4. عدم التصرف دليل على اسميتهما.

5. ثبت عن العرب قولهم: "نَعيم الرجلُ زيدُ"، وليس من أمثلة الأفعال شيء على وزن فعيل.

التوجيه الإعرابي للصيغتين:

ذهب الكوفيون إلى أن (نعم) و (بئس) اسمان مبتدآن [11] صارا مع مرفوعهما محكيين نقلا عن أصلهما كتأبط شرا، وشاب قرناها وما إلى ذلك من الأسماء المحكية المنقولة عن تركيب إسنادي تام [12].

ومضى البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان يؤلفان –بعد الإسناد إلى الفاعل– جملتين فعليتين واقعتين خبرا للاسم المخصوص [13].

الركن الثاني: الاسم المرفوع الممدوح أو المذموم: جمهور النحويين على أن فاعل نعم وبئس على ضربين [14]:

الضرب الأول: أن يكون اسما ظاهرا معرفا بـــ (أل)، نحو: (نِعْمَ المولى) [15] و (لبئس المِهادُ) [16]، أو مضافا لما هي فيه نحو: (وَلَنِعْمَ دارُ المُتّقِينَ) [17] و (فَبِئْسَ مَثْوى المُتَكَبِّرِينَ) [18] أو مضاف لمضاف إليه نحو قال الشاعر [19]:

فإنْ يكُ فَقْعَسٌ بانَتْ وبِنا فَنِعْمَ ذوو مجاملةِ الخَليلِ

أو مضافا إلى ضمير عائد على ما هي فيه، كقول الشاعر العربي: [20]

فنِعْمَ أَخــو الهَيْجـــا ونِعْـمَ شِـهـــابُهـــا

وقد أجاز الكوفية إضافته إلى نكرة، وشاهدهم قول الشاعر: [21]

فنِعْمَ صاحبُ قومٍ لا سلاحَ لهم وصاحِبُ الرَّكْبِ عثمانُ بنُ عَفّانا

وهو محمول عند جمهور النحويين على الضرورة [22].

واختلف في (أل) بين كونها للجنس أو للعهد الذهني، فقال الجمهور هي للجنس، واختلفوا على رأيين:

فقيل: هي للجنس حقيقة والمخصوص به فرد من أفراده يندرج تحته، وفي ذلك مبالغة في إثبات المدح أو الذم للجنس [23]، وقد عبر سيبويه عن هذا المعنى بقوله: "إذا قلت: عبدُ الله نعم الرجلُ، فإنما تريد أن تجعله من أمة كلهم صالح، ولم ترد أن تعرف شيئا بعينه بالصلاح بعد نعم" [24].

وقيل: هي للجنس مجازا، إذ لما قصدوا المبالغة في المدح أو الذم عدّوا المدح إلى الجنس، ولم يقصدوا غير مدح المخصوص أو ذمه [25]، وذهب قوم إلى أنها عهدية، ولهم في تقرير ذلك قولان أحدهما: [26] أنها للعهد الذهني، كما إذا قيل: اشتر اللحم فلا ينصرف الذهن إلى الجنس، بل إلى معهود ذهني. وثانيهما: أنها للعهد الشخصي، والمعهود هو الشخص الممدوح أو المذموم، واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه، فلو كان للجنس لم يجز فيه ذلك.

الضرب الثاني: أن يكون ضميرا مستترا مفسرا بتمييز مطابق للمعنى، خلافا للكسائي في منعه، نحو قوله تعالى: "وبئس للظالمين بدلا" [27]، ولهذا الضمير أحكام يمكن سوقها في النقاط الثلاث التالية [28]:

1. لا يبرز في تثنية ولا جمع، وأجاز ذلك قوم من الكوفيين وهو من الندرة بمكان.
2. لا يُتبَعُ، وأما خلافه فشاذٌّ.
3. إذا فُسِّر بمؤنث جاز أن تلحقه تاء التأنيث نحو: نعمت امرأةً هندُ، ونعم امرأةً هند.

لمفسَّر هذا الضمير المحول عن الفاعلية أيضا جملة من الأحكام النحوية، يتأتى إجمالها فيما يلي [29]:

1. أن يكون مؤخرا عنه وجوبا.
2. أن يتقدم على المخصوص اختيارا، وما كان متأخرا عنه فنادر نحو: نعم زيدُ رجلا.
3. أن يطابق المخصوص مطابقة عددية ونوعية.
4. أن يقبل (أل)، لأنه خَلَف من فاعل مقرون بها.

5. أن يكون نكرة عامة، ومن ثمة لا يجوز: نِعم شمسا هذه الشمسُ.

6. أن يلزم ذكره غالبا حتى وإن فُهِم المعنى.

وتجدر الإشارة إلى أنه كثيرا ما تتصل (ما) بصيغتي المدح أو الذم فيقال: (نعم ما) و (بئس ما) وقد تدغم الميمان فيقال (نِعِمَّا) و (بئسما)، كما في قوله جل شأنه: (إنّ الله نِعِمَّا يَعِظُكُم بِه) [30] و (بِئْسَما يأْمُرُكُمْ بِه إيمانُكُم) [31]، واخْتُلِفَ فيهما على قولين [32]، وقيل على ثلاثة [33]:

الأول: أنها معرفة تامة فاعل بالفعل، وهو قول سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والفارسي، وقد اختلف القائلون بهذا على خمسة أقول:

1. أنها اسم معرفة تام، والفعل صفة لمخصوص محذوف، وقال بن ابن خروف.
2. أنها موصولة والفعل صلتها، والمخصوص محذوف، وقاله الفارسي.
3. أنها موصولة والفعل صلتها وهي فاعل، وقاله الفراء والكسائي.
4. أنها مصدرية.
5. أنها نكرة موصوفة في موضع رفع، والمخصوص محذوف.

الثاني: أنها في موضع نصب على التمييز، وقد اختلف القائلون به على ثلاثة أقوال:

1. أنها نكرة غير موصوفة بالفعل والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف.
2. أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف، وهو مذهب الأخفش، والزجاجي، والزمخشري، وكثير من المتأخرين.
3. أنها تمييز والمخصوص (ما) أخرى موصولة محذوفة، والفعل صلة لـــ (ما) الموصولة المحذوفة، وقد نقل عن الكسائي.

الثالث: أنها كافة، تبطل عمل صيغتي المدح والذم، فتدخلان آنذاك على الجملة الفعلية. وقد نص فاضل صالح السامرائي على أن (ما) كلمة مبهمة، قد يكون الغرض منها الإبهام على السامع، كأن تقول: بئسما فعلت فلا تذكر المفعول، إما للعلم به، وإما لأنك لا تريد أن يُعْلم به، وقد يكون الغرض الإيجاز، نظرا لما في ذكر الفاعل من إطالة

في الكلام، كما في قوله تعالى: "إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ" [34]، فالإتيان بـــ (ما) للدلالة على امتداح جميع ما يعظ به المولى عزّوجلّ [35].

الركن الثالث المخصوص بالمدح و الذم: يؤتى به مرفوعا مؤخرا عن الركنين السابقين أو مقدما عليهما، وقد يحذف للعلم به[36]، كقوله تعالى: "نِعْمَ العَبْدُ إِنَّهُ أوّابٌ" [37]؛ أي: نعم العبْد أيوب، وقوله أيضا: "فَنِعْمَ الماهِدونَ" [38] أي: فنعم الماهدون نحن.

وقد اختلف في إعرابه على أربعة أوجه [39]:

الوجه الأول: أنه مبتدأ خبره الجملة الفعلية قبله.

الوجه الثاني: أنه مبتدأ خبره محذوف.

الوجه الثالث: أنه خبر مبتدأه محذوف.

الوجه الرابع: بدل من الفاعل.

وقد رجح فاضل صالح السامرائي [40] الوجه الأول، فعده وجيها، واستدل على ذلك من حيث:

1. لا يختلف إعرابه تقدما وتأخرا.

2. تدخل عليه النواسخ مقدما ومؤخرا نحو: "نعم الرجل كان محمد" و "كان محمد نعم الرجل" فدل ذلك على المخصوص مبتدأ.

هذه –بعامة– أهم الأقسام والأحكام التي يمكن سوقها في سبيل إيضاح بنية تركيب صيغتي المدح والذم العامين، وتليهما على الفور الصيغ الخاصة بهذا الأسلوب الإفصاحي.

صيغ المدح والذم الخاصة: إنها صيغ ملحقة بـــ (نعم) و (بئس) في إنشاء المدح أو الذم، ولكن على جهة الخصوص لا على جهة العموم، فهي صيغ منقولة من أفعال مستوفية شروط التعجب محولة إلى (فعل) سواء أكان الفعل مضموم العين أصالة كـــ (ظَرُفَ) أم تحويلا كـــ (قَضُوَ) و (ضَرُبَ) بشرط تضمينه معنى التعجب [41]. فيصير بعد تحويله جامدا لازما مسلوب الدلالة على الزمن، وبهذا يفارق أصل وضعه الأول، لتشرُّبه معنى انفعاليا جديدا[42]. ومن أظهر أمثلة هذا النوع انتشارا في الاستعمالات اللغوية صيغتا: (ساء) و (حبّذا) إيجابا ونفيا.

1. صيغة ساء: أصلها (سَوَأَ) بالفتح، فحولت إلى (فَعُلَ) بالضم، ثم ضمنت معنى الذم، فصارت جامدة قاصرة، وإن كانت في أصلها متصرفة متعدية، إذ تقول: ساءني ويسؤوني الأمر، وقد أفردت هذه الصيغة بالذكر في كتب النحويين لخفاء التحويل فيها[43]، وقيل للاتفاق عليها [44]، ومن أمثلتها قوله تعالى: "فَساءَ صَباحُ المُنْذَرينَ"، [45] و "ساءَ مَثَلاَ القَوْمُ الذّينَ كَذَّبوا بِآياتِنا" [46] و "ألا ساءَ ما يَزِرونَ" [47].

2. صيغة حبذا: تجري مجرى (نعم) في المدح، مع زيادة أن الممدوح فيها محبوب للقلب[48]، يقول ابن الأنباري في شأن ذلك: "ومعناها المدح وتقريب الممدوح من القلب" [49]. ويقول الأشموني أيضا: "ومثل (نِعْمَ) في المعنى (حَبَذا) وتزيد عليها بأنها تشعر بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس" [50]، ولا يخفي ما في هذا الإقرار من قيمة انفعالية جلية لا خفاء بها، ومن شواهدها في الإستعمال قول جرير [51]:

يا حبَّذا جَبَلُ الرَّيَّانِ من جبلٍ وحبَّذا ساكِنُ الريّانِ مَنْ كانا

والأصل فيها: (حَبُبَ ذا)، فاستثقلوا اجتماع حرفين متحركين متجانسين، فحذفوا حركة الحرف الأول، وأدغموه في الثاني فصار (حَبَّ)، ثم ركبوه مع (ذا)، فصار (حبذا)، واستدل النحاة على هذا الأصل المقول به بالوجهين التاليين:

1. اسم الفاعل منه (حبيب) على زنة (فعيل)، وهذا الأخير أكثر ما يجيء فعله على (فَعُل)، نحو: لطف فهو لطيف، وشرف فهو شريف.

2. حُكي عن بعض العرب نقلهم الضمة من الباء إلى الحاء، فدل ذلك على أن أصله: فَعُل[52].

و (حبذا) إذا أريد بها إنشاء الذم صدرت بـــ (لا) النافية فصارت (لا حبذا)، ولا خلاف بين تركيبي الصيغتين إلا من حيث زيادة أداة النفي، لسلب الدلالة على المدح، وتحويلها إلى معنى الذم، وفيه قال ابن مالك [53]:

وَمِثْلُ نِعْمَ حَبَّذا، الفاعلُ ذَا وإن تُرِدْ ذمًّا فَقُلْ: لا حبذا.

ومن شواهد هذه الصيغة قول الشاعر [54]:

ألا حبَّذا أهْلُ الملا غَيْرَ أنَّه إذا ذُكِرت ميٌّ فلا حبَّذا هِيا.

ومما يلاحظ –ههنا– أن النحويين اختلفوا بخصوص تفسير هاته الصيغة وتوجيههما اختلافا كبيرا، فمضى قوم إلى أنها مركبة من الفعل (حَبَّ) وفاعلها (ذا)، فإذا قيل: حبذا زيد، يصير (زيد) مبتدأ والجملة قبله خبره، وهي رتبة محفوظة لا معدل عنها "وإنما التزم ذلك لأنها كالمثل والأمثال لا تتغير" (55).

وقيل: الكلُّ اسم مركب، قاله الخليل بن أحمد فيما رواه عنه سيبويه "وزعم الخليل رحمه الله أن حبذا بمنزلة حب الشيء، ولكن ذا وحبّ بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا، وهو اسم مرفوع" (56)، وقاله –أيضا– المبرد في (مقتضبه) (57)، وخرجه على أساس كونه مبتدأ. والقول باسمية هذه الصيغة بعد التركيب مذهب أكثر النحويين، لأن الاسم أقوى من الفعل، فكان التغليب للأقوى الذي هو الاسم، دون الأضعف الذي هو الفعل، وذهب الأخفش إلى أن المغلب عليها الفعلية؛ لأن قوة التغليب للجزء الأول وهو الفعل، وذهب فريق آخر من النحويين إلى أنها لا يغلب عليها أي جزء، فهي جملة مركبة من فعل ماض واسم إشارة هو فاعل (58).

وتجدر الإشارة أن للنحاة في توجيههم المخصوص إعرابيا أوجها خمسة، تساق في النقاط التالية (59):

1. حبذا: مبتدأ، والمخصوص خبره.
2. حب: فعل، وذا فاعله، والمخصوص: بدل منه.
3. المخصوص خبر مبتدأ محذوف تقديره: هو.
4. المخصوص مبتدأ، وحبذا خبره.
5. حب: فعل، ذا: زائدة، المخصوص فاعل.

أما النكرة التي تنتصب بعد المخصوص في نحو: حبذا زيد رجلا، فمختلف في تخريجها على خمسة أوجه (60): فقيل على التمييز مطلقا، وقيل على الحالية مطلقا، وقيل على التمييز إن كانت جامدة وعلى الحالية إن كانت مشتقة، وقيل المشتق إذا أريد تقييد المدح به فحال وغيره الجامد، والمشتق الذي لم يرد به ذلك فتمييز، مثال الأول: حبذا هند مواصلةً، ومثال الثاني: حبذا زيد راكبا، وقيل: إنه منصوب (أعني) على الاختصاص(61).

وقد ذهب فاضل صالح السامرائي إلى أنه بحسب المعنى، فقد يكون تمييزا وقد يكـــون حـــالا، ولا شأن للجمـــود والاشتقاق في المسألة، ذلك أنك تقول: حبذا الماء باردا، وتقول: حبذا المال مبذولا على الحالية في الموضعين، وتقول: حبذا قمحك على الحالية أيضا، وتقول: حبذا أخوك رجلا على التمييز. وقد يحتمل المعنيين معا في بعض التراكيب، وترجيحهم أحدهما لا يتمُّ إلا بمعرفة ما يراد تقييده به، فإن أريد تقييد المدح به فهو حال، وإن لم يرد كان تمييزا [62].

صيغ المدح والذم في ضوء النظر اللغوي:

لا شك أن ما استدل به الفريقان البصري والكوفي في سياق تحديد بنيتي صيغتي المدح والذم الأساسيتين سبيله أن يعصف بحججهما معا.

فلا ريب أن حجج الفريقين الداحضة لتصوريهما تنهض آية صدق على أن صيغ المدح والذم تخرج من القائمة التصنيفية التي ضيق بها النحاة الخناق على هذا القسم من الكلم العربي إثر تقييده بها إلى قسم الخوالف المُفصِح عن القيم الانفعالية من الخطاب، فمثل هذه الصيغ تؤسس مع نظيراتها لقسم مستقل من أقسام الكلم العربي يدعى قسم الخوالف، وهو ينماز بجملة من القيم الشكلية والوظيفية التي تؤكد ضرورة إفراده بالاستقلالية بلا استلحاق أو استتباع [63].

ويندرج في هذا السياق جميع ما كان مفصحا عن هذه القيمة التعبيرية، كـــ: ساء وحبذا، وما جرى مجراهما من الصيغ المحولة.

إن الاضطراب الذي وقع فيه النحويون في سبيل تحديد ماهية هذه الألفاظ وتصنيفها ضمن القائمة الاسمية أو الفعلية "لتبدي للباحث الحديث أن معترك النحاة كان ميدان اجتهاد، وكأنهم وحدهم يملكون هذه اللغة فيصرفون أمرها ويفرقون أصولها ويجمعون شتاتها" [64]. فحبذا –مثلا– ليست من قبيل الأسماء كما هي ليست من قبيل الأفعال، ولكنها "لفظة يعرب بها المعربون عن الحالات التي يمدحون فيها شيئا أو يستحسنونه، فإذا قالوا حبذا الهواء فلا يعني هذا أن هناك إسنادا من قبل الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية، بل إن القائل أراد أن يبدي إعجابه بالهواء مستحسنا طيبه فأرسل هذه العبارة" [65]. إن التسليم باسمية هذه الألفاظ لمجرد قبولها بعض علامات الاسم، مسألة

تحتاج إلى تعميق النظر، كما أن الذين قالوا بفعلية هذه الألفاظ غفلوا على أن هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلا النزر اليسير، وهذا من شأنه أن يطعن في فعلية هذه الألفاظ. فهذه الألفاظ تندرج ضمن ما يطلق عليه خالفة المدح والذم، هذه الأخيرة تشترك في سمات تميزها عن غيرها من أقسام الكلم العربي الأخرى، فرتبتها من ضميمتها محفوظة أبدا، وجميعها صيغ مسكوكة مقطوعة الصلة بغيرها من الناحية التصريفية، كما أنها مسلوبة الدلالة على الزمن، وهي تقوم بدور المسند دون المسند إليه [66]، وهي بهذه القيم المبنوية والمعنوية مؤهلة لإنشاء تركيب إفصاحي إنشائي.

والملاحظ أن تحليل النحويين القدامى للبنية الوظيفية لتركيب المدح والذم تحليل قاصر بحاجة إلى معاودة النظر وتعميقه من جديد على نحو ما يلي:

1. تركيب (نعم وبئس): جدير بالملاحظة أنه مركب في الأشيع الأعم من علاقتي إسناد وهذا من شأنه أن ينشئ جملتين: كبرى وصغرى، ولكن له أن يتحول إلى تركيب إسنادي أحادي إذا ما استغنى عن مرفوعه عن طريق تحويله إلى تمييز، فليس هنالك داع آنذاك إلى القول بالإضمار ولا سيما أن التمييز حل محله وأغنى عنه، كما أن إظهاره مسألة خلافية، وفيها يقول ابن مالك [67].

وجَمْعُ تَمْيِيزٍ وفاعِلٍ ظَهَرْ فيهِ خِلافُ عَنْهُم قَدْ اشْتَهَرَ

ففي مثل قولنا: نعم الرجل زيد، أو زيد نعم الرجل، يمكن الخلوص إلى التحليل الوظيفي التالي المنتهي بأصغر الوحدات المرفولوجية الدالة، على نحو ما يظهره المشجران التاليان:

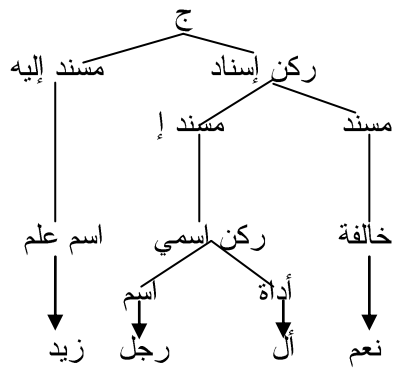

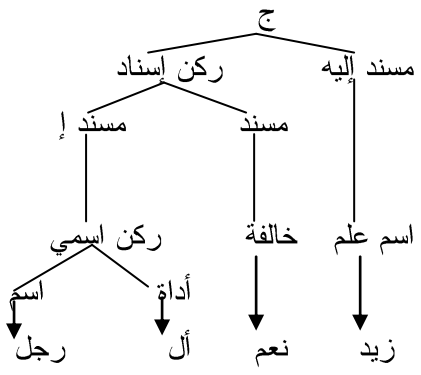

فالملاحظ أن المخصوص بالمدح أو الذم يشغل حيثما كان –متأخرا أو متقدما– وظيفة المسندِ إليه إما مركبٌ إسنادي، وقد تقدم التمثيل له، وإما مسند على جهة الإفراد حينما يحل محل الاسم المرفوع اسمٌ منصوب يغني عن ذكره أو أداة هي (ما) [68]، أو حالما يرد المخصوص ضميرا موصولا، بيد أنه قد ينسخ حكمه، فيفارق وظيفة الإسناد، فيصير مفعولا به أولا، والجملة التي تليه مفعولا به ثانيا إذا دخل عليه ما سبيله أن ينصب مفعولين كـــ: أعلمت زيدا أخاه نعم الرجل، إما إذا دخلت عليه كان وأخواتها أو إن وأخواتها، فإنه يظل على حاله، ولا يفارق بابه، أو حالما يكون المخصوص موصوفا بمفرد أو جملة، نحو: (نعم الرجل الحليم)، و (نعم الرجل تستعين به)، أي: نعم الرجل رجل تستعين به، أو حالما يرد ضميرا موصولا كـــ: نعم ما توعظون به، فالأصل: نعم الشيء ما (الذي) توعظون، وقد يحذف المخصوص إذا كان معلوما كما في: نعم مقام الشيخ، أو كما في حال أن يسبق بـــ (يا) نحو: يا نعم المولى، فالأصل : نعم المولى أنت، ثم دخلت على التركيب أداة تنبيه. ولنا في هذا التركيب تخريج آخر كأن يحمل (نعم المولى) على محمل الحكاية، ليكون اسما منادى، وجدير بالذكر أن تركيب المدح قد يعامل معاملة الاسم المفرد في أحايين ما، فيفقد الدلالة التركيبية فلا يلتفت إلى تحليل عناصره، بل يحمل على محمل الحكاية كما في التراكيب التالية:

1. الصالحُ وبئس الرجلُ في الحق سواء.
2. ما هي بنعم المولودةُ.
3. يا نعمَ المولى.

التركيب الأول (بئس الرجل) محمول على الحكاية مطلقا، والتركيب المحكي يشغل وظيفة الاسم المعطوف.

أما التركيبان الآخران (2) و (3) ففيهما وجهان على الحكاية:

التركيب الثاني يمكن سوقه على جهة زيادة الباء التي لا تغير شيئا من وظيفة مدخولها، مثلما يتأتى سوقه على جهة أخرى بجعل الباء أداة زائدة مع حمل (نعم المولودة) عل الحكاية.

والتركيب الثالث يجوز فيه وجهان:

الوجه الأول: أن تخرج الياء على سبيل النداء، والمنادى الجملة المحكية بعده.

الوجه الثاني: أن تخرج الياء على أنها للتنبيه فقط، والتركيب باق على حاله، والأصل فيه: نعم المولى هو أو أنت.

2. تركيب المدح والذم الخاصين: ونمثل له بـــ (حبذا)؛ لأنها أظهر في بابها لما دار حولها من جدال، فحسبها أنها خالفة مسندة إلى المرفوع الذي يليها، ولا داعي لفصل (ذا) عن (حب) إعرابيا، وإن كان هنالك انفصال على مستوى الاستعمال بحيث لا ترد (ذا) موصولة بـــ (حب)، فإن الخالفة هي هذه الأخيرة لا غير، وجائز فيها فتح فائها أو ضمها على حد سواء، وإليك أمثلة من تركيب (حبذا) مع محاولة تحليلها وظيفيا:

– حبذا زيد: مسند + مسند إليه.

– حبذا ربًّا: مسند + تمييز + مسند إليه (محذوف تقديره: الإله، استغنى عنه بما دل عليه).

– حبذا رجلا زيدُ: مسند + تمييز + مسند إليه.

– حبذا هند مواصلةً: مسند + مسند إليه + حال.

– حبذا حبذا زيد: مسند + توكيد لفظي + مسند إليه.

– لا حبذا الجاهل: أداة نفي + مسند + مسند إليه.

– حُبَّ زيد: مسند + مسند إليه.

– حُبَّ ديناً: مسند + تمييز + مسند إليه (محذوف).

– حَبَّ بزيد: مسند + أداة ربط زائدة + مسند إليه.

– حُبَّ بزيد: مسند + أداة ربط زائدة + مسند إليه.

تحقيق القول فيما سبق أن تركيب المدح والذم تركيب إفصاحي له أبنيته التي تُعَدُّ الخالفةُ عمودها الأساس الذي لا مَعدلَ عنه. وإنه لحريّ بالدارسين أن يعيدوا فيه النظر للوقوف على حقيقته، والكشف عن وظيفته بطريقة لا تلوي بأعناق تراكيبه، بما من شأنه أن يسهم في تيسير تعليمية قواعد اللغة العربية.

الهوامش والإحالات

[1]: قال ابن جني: "اعلم أن نعم وبئس فعلان ماضيان غير متصرفين، ومعناهما المبالغة في المدح والذم"، اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق: حامد المؤمن- عالم الكتب ومكتبة النهضة المصرية، ط 2، 1405هـ-1985م، ص 200.

[2]: وفق رؤية القدامى وبعض المحدثين.

[3]: شرح الكافية في النحو، رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1415هـ-1995م، 311/2.

[4]: الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط 1، (د، ت)، 179/2.

[5]: ينظر: المقتضب، 140/2 وينظر: شرح الكافية في النحو، 312/2.

[6]: ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع، الكويت، 1399هـ-1979م، 29/5.

[7]: ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك، تحقيق: محمد كامل بركات دار الكتاب العربي، القاهرة، 1387هـ-1967م، ص 126.

[8]: ينظر: الموفي في النحو الكوفي: صدر الدين الكنغراوي الاستانبولي، شرح: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي، دمشق، (د، ت)، ص 87.

[9]: ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 104/1 وينظر: أسرار العربية، أبو بركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل بيروت، ط1، 1415هـ-1995م، ص102.

[10]: ينظر: أسرار العربية، ص 102، وينظر: الإنصاف، 97/1-104.

[11]: ينظر: الإنصاف، 97/1.

[12]: ينظر: همع الهوامع، 27/5.

[13]: ينظر نفسه.

[14]: ينظر نفسه، 29/5 إلى 33.

[15]: الأنفال: 40.

[16]: البقرة: 206.

[17]: النحل: 30.

[18]: غافر: 76.

[19]: قائله مجهول وهو من شواهد همع الهوامع، 30/5.

[20]: قائله مجهول وتتمته غير موقوف عليها، وهو من شواهد: شرح الأشموني، تهميش: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419هـ-1998م، 277/2، وهمع الهوامع، 30/5.

[21]: من شواهد شرح الأشموني، 278/2، وهمع الهوامع، 36/5.

[22]: ينظر المصدران نفسهما.

[23]: ينظر: همع الهوامع، 30/5.

[24]: الكتاب، 177/2.

[25]: ينظر: شرح الأشموني، 280/2، وينظر همع الهوامع، 30/5.

[26]: ينظر: شرح الأشموني، 280/2، وينظر: همع الهوامع، 31/5.

[27]: الكهف: 50.

[28]: ينظر: شرح الأشموني، 284/2.

[29]: ينظر: المصدر نفسه، 284/2-285.

[30]: النساء: 58.

[31]: البقرة: 93.

[32]: ينظر همع الهوامع، 39/5.

[33]: ينظر: شرح الأشموني، 288/2-289.

[34]: النساء: 58.

[35]: ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 1420هـ-2000م، ص 304.

[36]: ينظر: المفصل في علم اللغة، الزمخشري، مراجعة وتعليق: محمد عز الدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت لبنان، ط1، 1410هـ-1990م، ص 327.

[37]: ص: 44.

[38]: الذاريات: 48.

[39]: ينظر همع الهوامع، 41/5.

[40]: ينظر: معاني النحو، 305/4.

[41]: ينظر: شرح الكافية في النحو، 318/2، وينظر: شرح الأشموني، 292/2.

[42]: يذكر أن العرب شذت في ثلاثة ألفاظ فلم تحولها إلى (فعل) بل إستعملتها إستعمال (نعم) و (بئس) من غير تحويل، وهي: سمع، وجهل، وعلم، وقد قال ذلك الكسائي، ينظر: شرح الأشموني، 293/2، وينظر: همع الهوامع، 44/5.

(43): ينظر: الأشموني، 292/2.

(44): ينظر: همع الهوامع، 43/5.

(45): الصافات: 177.

(46): الأعراف: 177.

(47): الأنعام: 31.

(48): ينظر: همع الهوامع 45/5 واللمع، ص 202.

(49): أسرار العربية، ص 111.

(50): شرح الأشموني، 293/2.

(51): ديوانه، ص 596.

(52): ينظر: أسرار العربي، ص 111-112.

(53): الألفية، ص 39.

(54): ديوان ذي الرمة، تحقيق: عبد القدوس أبي صالح، مؤسسة، الإيمان، بيروت، ط1، 1980، ص 192.

(55): همع الهوامع، 45/5.

(56): الكتاب، 180/2.

(57): ينظر: 145/2 وينظر: النحو العربي نقد وبناء، إبراهيم السامرائي، ص 108.

(58): ينظر: أسرار العربية، ص 112-113.

(59): ينظر: المصدر نفسه، ص 113-114.

(60): ينظر: المصدر نفسه، ص 114.

(61): ينظر: همع الهوامع، 49/5-50.

(62): ينظر: معاني النحو، 309/4.

(63): ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1421هـ-2001م، ص 115.

(64): النحو العربي نقد وبناء، ص 108.

(65): المرجع نفسه.

(66): ينظر: اللغة العربة معناها ومبناها، ص 117-118.

(67): الألفية، ص 39.

(68): لقد اختير أن تعرب (ما) في قول القائل مثلا: نعما هي، أداة مركبة مع الخالفة، وما بعدها مسند إليه، وقال به قوم وأجازه الفراء. ينظر: شرح الأشموني، 289/2.